الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العقبة

(١٨٦٤ – ١٩٢٥)

د.مأمون عبد الله أصلان بني يونس
أستاذ التاريخ الحديث
كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية
جامعة جدارا
المملكة الأردنية الهاشمية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
مأمون عبد الله أصلان ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العقبة (١٨٦٤ – ١٩٢٥).- دورية كان التاريخية.- العدد الثالث عشر ؛ سبتمبر ٢٠١١. ص ٨ – ٢٠ .
(www.historicalkan.co.nr)

مقدمة

لعل أهمية الدراسات الحديثة العربية وغير العربية لجنوب بلاد الشام في العصر الحديث تندرج في إطار الاهتمام في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه المنطقة. وقد كانت دراستي لمنطقة شرقي الأردن في العهد العثماني من خلال ظاهرة الحاج الشامي[١] ، قد ألقت الضوء على النواحي الدينية والاقتصادية والاجتماعية ، وأبرزت مستوى السكان على اختلاف أدوارهم من خلال المعطيات التي قدمها المجتمع المحلي في شرقي الأردن في تلك الفترة.

وقد لفت الانتباه وقتها أن "العقبة" في جنوبي الأردن ، كانت خارج إطار الدراسة ، وإن تناولتها على مستوى أحداث ظاهرة انتقال الحج والمواصلات ، وذلك بفعل التقسيمات الإدارية في المنطقة ، فهي كانت تتبع مصر منذ عام ١٨٤١م وحتى عام ١٨٩٢م ، ثم تم إلحاقها بالحجاز حتى عام ١٩٢٥م حينما أتبعت لإمارة شرقي الأردن. لذلك وقع اختياري على دراسة هذا الموضوع ضمن هذه الفترة التاريخية ، في محاولة لمعرفة البنية الاجتماعية والاقتصادية للعقبة ، والتي شكلت خلفية تاريخية لكيان الدولة الأردنية الحديثة.

الواقع إن المتتبع للدراسات التاريخية ، ربما يجد أن تاريخًا عريقًا للعقبة منذ القدم وحتى نهاية العصر المملوكي ، تختفي العقبة بعدها من صفحات الكتب التاريخية المتداولة ، حتى الحرب العالمية الأولى ، عندما أصبحت قاعدة لجيوش الثورة العربية التي كان يقودها الملك فيصل. وهنا كانت تكمن صعوبة البحث واستقصاء المعلومات بسبب ندرة المصادر ، وقلة الدراسات حولها ضمن هذه الفترة ، ومن هنا جاءت أهمية دراستها كوحدة عضوية بشرية ، وهي القرية ذات البيوت المتواضعة ، تحف بها أشجار البلح ، والمستندة على البحر الأحمر الذي يربطها مع العالم. وكانت رقيبة على التحولات الكبرى في كل من مصر والحجاز ، وقيام الحركة العربية ، وميلاد حركة نهضوية جديدة في بلاد الشام.

وقد جاءت المحاولة في استخلاص المعلومات الدقيقة من خلال حقول المعرفة الموجودة في المصادر والمراجع المتعلقة بمنطقة البحث ضمن إطارها الجغرافي والإداري ، إذ لا يمكن فصلها عن الأقاليم التي تجاورها بفعل تأثير الجغرافيا البشرية Anthropogeography للمنطقة ، فتناول البحث الحياة الاقتصادية في العقبة ، مبرزًا أهم النشاطات الاقتصادية لفئات السكان ، وأثر ذلك على العقبة والمنطقة ، مشيرًا إلى أنواع السلع والأوزان والمقاييس وأنواع العملة المتداولة وبرامج الإصلاح الاقتصادية.

وكذلك الحياة الاجتماعية فيها ، وفئات السكان المقيمين والمهاجرين ، وأثر حركتهم في استتباعهم والسيطرة عليهم.وجانباً من بعض مظاهر الحياة الاجتماعية للسكان في العقبة وارتباطهم بالدولة العثمانية والحكومة المصرية ، والسياسة العامة تجاه السكان الذين شكلوا قوة ممانعة منذ تباشير التنظيمات العثمانية وحتى شروق شمس إمارة شرقيّ الأردن.

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الحياة الاقتصادية في العقبة

أولاً: النشاط الاقتصادي في العقبة وأثره على المنطقة

تمثل مدينة العقبة نموذجاً لمدن الموانئ الصحراوية، في موقعها على رأس خليج العقبة، وكان ازدهارها في فترات مختلفة، كعقدة مواصلات برمائية بين دمشق والصحراء الداخلية العربية من جهة، والبحر الأحمر وإفريقيا من جهة أخرى وبخاصة في عهدي الأنباط والرومان[٢]، بسبب البضائع المنقولة بالسفن من آسيا وإفريقيا، لتضع حمولتها في العقبة، ومنها تحملها القوافل إلى البتراء وغزة ولبنان عن طريق عمّان وجرش[٣].

وقد عبر المقريزي عن نشاطها التجاري "وأهلها أخلاط من الناس"[٤]، بين فئات السكان المختلفة المصري والمغربي والشامي والحجازي والبدوي، في حركة تجارية رائجة، ذكرها الورثيلاني (ت ١١٩٣هـ/١٧٧٩م) في رحلته عام ١١٥٣هـ/١٧٣٩م، بأنها حصن حصين في سفح جبل، وآبارها الكثيرة، وسوقها الذي يحضره أهل غزة، وتأتيه الإبل والغنم والعسل والدواب[٥]. ولعل ذكر بعض الطرق المؤدية إلى العقبة ومنها المناطق المجاورة، يعطي إشارة واضحة إلى النشاط التجاري فيها:

- فطريق البتراء في شرقي الأردن هي طريق التجار والمسافرين من مصر إلى العقبة والحجاز، وهي تبدأ من السويس إلى طور سيناء فوادي الغزالة، ووادي العين فالنويبع إلى العقبة فالبتراء.
- وطريق درب النبك، هي درب تجار الإبل والغنم في الحجاز إلى مصر، عبر ميناء الشيخ حميد وتعبر بها خليج العقبة، ثم بالمراكب إلى ميناء النبك وعبر الطريق في سيناء إلى السويس[٦].
- درب الطور إلى العقبة القادم من مدينة الطور مخترقة سهل البقاع، ثم وادي حبران إلى وادي الشيخ قرب الوطية، ثم طريق البتراء إلى العقبة فالبتراء. ويشير نعوم شقير إلى أن عشائر الحويطات، كانت تشرف على معظم الطرق المؤدية إلى العقبة، وكانت تتقاضى رسوم الجمرك والمحاجر. فهي تأخذ ٤.٥ قرش عن كل رأس ماعز، ٥,٥ قرش عن كل رأس ضان، ٤٣ قرش عن كل جمل. كما كان لهم جُعْل يدعى الفرس، وهو رطل من كل ما يباع في سوقي نخل والعقبة، كما كان للتياها رطلان من كل ما يباع من المأكولات، وربع كيلة من كل صنف من الغلال. وإذا كان دليل الحج المصري من الحويطات فإن الشيخ سليمان الباسلي أبو عودة شيخ الترابين، كان يتقاضى جعلاً معلوماً من التجار نتيجة مرورهم من منطقته التجارية[٧].
- درب غزة أو الشامية، وهي من العقبة إلى غزة، ومسافتها تسعة أيام بسير القوافل، قدرت المسافة فيها من العقبة إلى رفح ١٣٢.٤ ميل، تميزت بأهمية تجارية كبيرة وخاصة قبل انقطاع درب الحج المصري عام ١٨٨٤م[٨]. فكان تجار غزة يأتون إلى العقبة بأنواع الملابس والحبوب والفاكهة، وكذلك بدو الحجاز وشرق سيناء، لبيع الإبل والغنم والسمن وشراء الأقمشة وسواها[٩].

وللعقبة طريقان قديمتان إلى البتراء:

-طريق وادي اليتم، وكانت تؤدي إلى معان ودمشق.

-طريق وادي العربة، وهي الطريق المعتادة إلى البتراء.

أما طريق العقبة إلى القدس الشريف وطولها ٨١ ساعة بسير الحملة، فهي من العقبة إلى نقب الغراب ثم بئر السبع إلى الخليل فالقدس. وقد اتخذ هذه الطريق رجال كوك، الذين رافقوا لجنة الحدود المصرية عام ١٩٠٦م، والتي قطعوها بتسعة أيام في كل يوم تسع ساعات[١٠].

وقد كان شيوخ العربان يذهبون إلى العقبة لعرض خدماتهم، كالشيخ مسماح الخليفي، الذي كثيراً ما يعرض خدماته عند حاكم العقبة، وفي فترات مختلفة. ويجب الإشارة إلى أن الحكومة المصرية حاولت التردد في تسليم الأراضي المحاذية للعقبة ونخل، وخاصة التي تحتوي آبار الماء، مقابل تزويد السكان بكميات من القمح والزيت، وبالتالي كان على الشيخ الخليفي وسواه استلام آبارهم وأراضيهم الزراعية، وبعد ذلك يعلنون ولائهم للدولة العثمانية[١١].

وقد سلك هذه الطرق، التجار من عرب الوجه، وضبا، والمويلح، والعقبة، ومعان، والكرك. وأكثر أنواع التجارة كانت في الإبل والخيل والغنم، وكانت أكثر إبل سيناء في بلاد التيه عند التياها والأحيوات. ويبين الجدول التالي ما دخل مصر من الإبل والخيل والأغنام من بلاد الشام والحجاز عام ١٩٠٦[١٢]، في إشارة إلى الثروة الحيوانية عبر مدينة العقبة.

إبل	بغال	خيل	غنم	ملاحظات
٩١٨٧	١٣٠٣	٤٥٧	٢٢٤٩١	عن طريق القنطرة من الشام
١٦٧٨٧	٤٥	٣١٦	١٨٧٢٩	عن طريق الإسماعيلية من الشام والعقبة
١٦٣٥	٠٣	٠٠٤	١٣٦٤٠	عن طريق السويس من النبك والعقبة
٢٧٦٠٩	١٣٥١	٧٧٧	٥٤٨٦٠	الجملة

غير أن طريق البحر كانت تنقل ما يعرف بالبضائع المحزومة والحبوب، أما البضائع المحزومة، فهي الحرائر القطنية من بيروت وساحل لبنان وطرابلس الشام، وأهم أنواعها: الشاهي والكرمسوت والديما والغزلي والملس والزنار والحبال والمرس والخيطان. ومن حمص وحماه ولبنان وساحل سوريا: القمح والشعير والترمس والصنوبر والجوز واللوز والفستق والكمون والزعتر والمشمش المجفف والزبيب والسمن وزيت الزيتون والصابون وسكر نبات والدخان وبذور التقاوي.

أما من مصر إلى الشام والحجاز عبر العقبة، فكانت صادراتها: الفول والعدس والأرز الرشيدي والحصر، وفي بعض السنين القمح والشعير، ومن القدس التي كانت تصدر الصابون عبر مينائي غزة والعقبة[١٣]. فكانت نخل والعقبة على هذا النحو يقام فيها وخاصة زمن الحج، أسواق تتمتع برواج تجاري، بمختلف السلع المنتجة محلياً، أو من خلال انتقال السلع من الصادرات والواردات، أو كونه سوق لإبل وغنم العرب ومنتجاتها من السمن والعسل[١٤]. غير أن قوافل التجارة كثيراً ما كانت تتعرض لاعتداءات بعض القبائل البدوية في أماكن تواجدها، كما حدث عام ١٨٧٧م، حينما خرجت سرية من المعازة لغزو الأحيوات، فالتقوا عند بئر القريص بقافلة من التجار ذاهبة إلى العقبة، وكانت القافلة خليطاً من الحويطات وأهل نخل والعقبة والسويس[١٥].

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وقد اشتهر كثير من التجار الذين كانوا على اتصال مستمر بأسواق العقبة وتجارتها، فعرف من التجار السوريين جبيلي وقناعة وشركاهم، ومصطفى حماض وأولاده، وسمان إخوان، وحبيب وإلياس زيات. ومن بيروت همبري وعفرة، وفي مصر من الشام عرف الحاج عبد الله الكحال، وأحمد بك توكل، وحصني أبناء عم، واشتهرت في المنطقة تجارة البقالة الشامية، كالزيت والزيتون واللبنة والبرغل والتين، والتي غالباً ما اشتهر بها التجار المسيحيون، أشهرهم الخواجات شهدان وأمين متري وخليل دياب، وإبراهيم صغير وأديب شعيا وغيرهم[١٦].

ويجب الإشارة إلى مساهمة البدو في النشاط التجاري في العقبة، وخاصة أن وقوع العقبة وسط حديقة متسعة من النخيل، تمتد شمالاً وجنوباً ما يزيد عن الميل، وما يزرع فيها من أنواع الخضر مثل البامية والملوخية والباذنجان والطماطم. ففي عام ١٩٠٥ خرج محمد الهنداوي وأخوه إبراهيم من بلدتهما نخل في طريق الحج المصري، قاصدين العقبة، للاتجار ومعهما جملان يحملان بضاعة من البن والسكر والزيت والحنطة والأقمشة ما يزيد قيمته عن ١٥ جنيه، وقد رافقهما رجل من نخل (ترباني) وعبد من العقبة معه جمل يحمل بضاعة لسيده[١٧]. وفي إشارة براملي مفتش سيناء، إلى أماكن تواجد البدو في جيراد (جيرود)، ووادي القرايا ونخل وجزيرة فرعون، تبين توفر المياه وخاصة في نبع القصيمة، الذي منه كانت تنقل المياه على جمالهم إلى مزارع أشجار الفاكهة والتي وصفت بأنها بخير لتوفر المياه وجودة التربة[١٨].

واللافت للانتباه، أن الآبار والمناطق المنوي ضمها إلى مصر قبيل تسوية الحدود عام ١٩٠٦، كانت تستغل بشكل كبير بزراعة الأشجار، واستغلال الآبار الموجودة فيها، الأمر الذي كان ينال رضا السكان والعربان الموجودين فيها. فعلى سبيل المثال في ٣١ آذار ١٩٠٦م زرع ٣ فدادين خلال أسبوع، ومثلهم خلال الأسبوع الثاني الذي يليه[١٩].

وربما كان وراء مشاركة البدو للسكان في النشاط التجاري وخاصة الزراعة، شراكة النخيل، فقد كان البدوي يغيب عن نخله عاماً كاملاً، ليعود في موسم الإنتاج وأخذ نصيبه منه، فارتبط البدوي بالمدينة وسكانها Anthropogeography. ويبدو أن زراعة النخيل في العقبة، كانت تمثل السلعة الاقتصادية الأولى، وقد زاد اهتمام البدو بزراعتها، فقد أكد الجزيري أن تسمية بدو الحويطات بهذا الاسم، يرجع لاهتمامهم بالنخل وبناء الحيطان عليه، والتي شملت حدائق واسعة في الوادي والساحل ومعظمها لبني عطية والحويطات[٢٠].

وقد ذكر لويس موزيل، الذي زار العقبة عام ١٨٩٨، بأنه يوجد في العقبة حوالي ٣٥٠٠ نخلة، وأن بعض أهالي العقبة يستأجرون أراضي زراعية في وادي العقفي من الأحيوات ويزرعونها بالحبوب والخضروات[٢١]. وكذلك شراء الأراضي لزراعتها، فقد أشارت حجج الأرض حق الملكية لعربان العقبة عن طريق الشراء، فعلى سبيل المثال ورد في حجة الأرض "أنه في يوم الثلاثاء ٢٤ العقدة سنة ١٣١٩هـ (١٨٩٩م) الواضع اسمي وختمي فيه أدناه مصلح بن عودة بن حسين من عربان التياها ... قد بعت بيعاً شرعياً .. قطعة الأرض التي برأس عودة بوادي العريش، وقدره ثلاث معاني ونصف، أعني ١٧٥ خطوة بالوادي، وحدودها الأربعة من جهة الغرب .. وصارت قطعة الأرض المبينة حدودها، ملكاً إلى محمد بن جمعة القاطن بنخل، يتصرف فيها كيف يشاء، وأنا قد استلمت ثمنها عداً ونقداً وقدره خمسة عشر جنيهاً مصرياً بالعرف والتمام، والضامن على البيع إبراهيم بن حسن من عربان التياها .. والله خير الشاهدين"[٢٢].

ويبدو أن منطقة العقبة ونخل عرفت ضريبة الويركو[٢٣]، وقد فرضت بعد عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م على الأراضي الزراعية بقيمة ٨.٠% على الأراضي المزروعة بالأشجار، وعلى الأملاك والأبنية التي تقل قيمتها عن ٢٠.٠٠٠ ليرة بنسبة ٨.٠%، وإذا زادت قيمتها عن ذلك، ارتفعت الضريبة عن هذه النسبة، وقد أضيف لها عام ١٩٠٨م ٦% للتجهيزات العسكرية، وارتفعت هذه الضريبة بعد عام ١٩١٢ بنسبة ٥% لسد العجز المالي، و ٢٥% كإعانة للأسطول العثماني[٢٤].

فالقبائل البدوية لعبت دوراً اقتصاديًا بارزاً في الزراعة، وتسويق المنتجات من اللبن والسمن والفحم والصوف في العقبة وسواها، وشراء الأرز والصابون والملابس، إلى جانب تجارة الأغنام والمواشي. ولعل الصلة الوثيقة بين هذه القبائل وسكان العقبة، تعود في أن بعض العائلات العقباوية، تعود في أصولها إلى هذه القبائل قبل أن تستقر، وهي تلجأ لحفظ وثائقها وأوراقها الخاصة أمانة لدى أهالي العقبة من شيوخ وتجار[٢٥]. فالعقبة على هذا النحو تعتبر نموذجاً لانصهار البداوة في الحضارة وقبولها Acclimatization، والتي أنتجت مجتمعاً، ربما يكون فريداً في تفاعلاته الاقتصادية، جعل من موقع العقبة أهمية كبيرة، وخاصة في فترة الانتداب البريطاني، وبعد تأسيس الإمارة الأردنية، وأصبحت العقبة الميناء البديل لمينائي حيفا ويافا بعد النكبة عام ١٩٤٨[٢٦]. إذ ان نشاط مختلف فئات السكان التي مارست تطوراً ملحوظاً على صعيد البداوة وسواها قد مكن من الحصول على استغلال مختلف مصادر الإنتاج ومرور السلع التجارية الداخلية والخارجية[٢٧]. مما أبرز بدقة أهمية الدور الممكن للعقبة، كجزء أساسي للبنية التحتية للتجارة والنقل والتطوير بشتى صوره.

ثانيًا: مظاهر من النشاط الاقتصادي للبدو والسكان في العقبة

تبين مما سبق بروز دور العقبة الاقتصادي، كونها كانت سوقاً تجارياً، وخاصة منذ انتظام قافلة الحاج المصري على الدرب البري عام ٦٧٧هـ/١٢٦٨م في العهد المملوكي، الذي شهد إصلاح طرق الحج وإنشاء الخانات والقلاع، وتحصينها بالعساكر، وحفر الآبار والبرك[٢٨]. وربما استمر هذا الدور نتيجة مرور القوافل حتى عام ١٨٨٤م، عندما اتخذت طريقاً بحرياً على السويس وجدّة، فقد التزم البدو في هذه الفترة بتقديم إبلهم وخدماتهم في الأمن والحماية، مقابل الأعطيات الممنوحة لهم، وقد أشارت المصادر إلى أن الحويطات وسواهم من بدو المنطقة، كانت تقدم ٤٠٠-٥٠٠ جمل لحفظ المحامل والقوافل إلى العقبة وأحياناً مرافقتها إلى مكة، وكانت أجرة الجمل للحملة في اليوم في العقبة ونخل وسواها ١١٠ مليم[٢٩].

كما أن قافلة الحاج الشامي وهي بالضرورة قافلة تجارة أيضاً، كثيراً ما سلكت الطريق الغزاوي، وفي طريق عودتها كانت محملة بالبضائع من الحجاز، فكان من يريد اللحاق من الشاميين بقافلة الحاج المصري، لا بد من المرور والإقامة في العقبة[٣٠]، مما يزيد من خدمات القبائل البدوية ونشاطها التجاري.

وقد أبدى فالين اهتمامه بنشاط هذه القبائل بين نخل وغزة والعقبة في رحلة نيسان/إبريل ١٨٤٥، فهو يذكر قبيلتي بني الرشيد

دورية إلكترونية محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

والحكوك واهتماماتهم بالزراعة، إلى جانب قيادة قوافل الحج من نخل إلى العقبة وحتى غزة[٣١]. بحسب أقسام المناطق أو ما يسمى بالدركات الملزمة للقبائل بحمايتها. ولكن عندما أهملت الدرب، وسلمت مصر آخر القلاع الحجازية سنة ١٨٩٢م إلى الحكومة العثمانية، قطعت رواتب المشايخ ضمن هذه القلاع، وأبقت رواتب الأحيوات والتياها القاطنين سيناء، والجدول التالي يشير إلى بعض الذين قطعت رواتبهم من الوجه وحتى العقبة منذ عام ١٨٩٣م.

مليم	جنيه		
٩٩٠	٩٨	محمد حسين جاد	شيخ عربان العلويين
١٠٠	١٢٨	سالم حسن محمد رشيد	من مشايخ العلويين
١١٠	٥٧	عواد نصار جازي	من مشايخ العلويين
٩٧٦	١٣	حسن سليم	شيخ عربان بني عقبة
٧٩٥	٢٥	عليان رفيع	شيخ عربان السواعدين
٢٢٥	٥٠	خضر مقبول	شيخ عربان العمران
٦٦٠	١٣	سلامة هليل	شيخ عربان العصابين
٨٥٦	٣٨٧	المجموع	

وكان يعطى هؤلاء المشايخ من الفول والدقيق والأرز والعدس والشعير والقمح والبقسماط عيناً ما قيمته ٢٩٢ جنيهاً و ١٤٤ مليماً. أما من أبقت الحكومة على رواتبهم في سيناء فهذه بعض أسمائهم ورواتبهم:

مليم	جنيه		
٢٧١	٢٦	سليمان سالم نجم	شيخ الأحيوات من النجمات
١٦٥	٢٦	قاسم الخليفي	من الخلايفة الأحيوات
٨٧٥	١١	حمد مصلح	شيخ التياها من الصقيرات

وفي سنة ١٩٠٧، قطعت الدولة راتب قاسم الخليفي، لأنه خرج من التحديد الأخير من حكم سيناء، ودخل في حكم الحجاز، وأبقت على راتب الشيخين الباقيين من قبل محافظ سيناء[٣٢]. ويجب الإشارة إلى أن مرتبات الدولة للعربان، بما فيها سكان العقبة، كانت حسب أفراد البيت الواحد، فالبيت الذي فيه ثمانية أنفار، يأخذ مائة آقة دقيق في الأسبوع، إلى جانب احتياجات السكان المعيشية الأخرى، كون الدولة لم تسمح أو تصرح لأحد الدخول أو الخروج من منطقته[٣٣].

واللافت للانتباه أن هذه الرواتب والاعطيات الممنوحة للعربان من الدولة، كانت تحملهم المسؤولية في تعويض المسروقات، إذا لم تتم حماية القوافل والتجار المارين بدركاتهم[٣٤]. ويظهر ذلك من خلال التعهدات المكتوبة، والنموذج التالي يشير إلى الالتزام بنتائج عدم الحماية: "أنا الواضع اسمي وختمي فيه، أدناه شيخ قبيلة (كذا) أقر وأعترف أنه حيث كان معين لنا راتب سنوي من الحكومة المصرية، وفق طلوع المحمل الشريف نظير حفظ دركنا ودوام الأمن، وملازمتنا لخدمة المحمل "طلعة رجعة" .. وأحسنت علينا بصرف الراتب المذكور، رحمة منها بنا ... قد تعهدت أنا وجماعتي بقيامنا بهذه الواجبات جميعها، مع الشكر لأفضال الحكومة. وإذا لا سمح الله حصل بدركنا ما يغاير ذلك ... فنكون مسؤولين ومدانين بكل ما يحدث ... وملزمين باسترجاع كل ما يفقد بدون غدر منا ... فضلاً عن قطع رواتب القبيلة من نقود وغيره..."[٣٥].

كما تأثر الوضع الاقتصادي للسكان، عند فتح قناة السويس ١٨٦٩م، لانقطاع السير على الطريق الصحراوية عبر سيناء إلى العقبة، حيث تحول السفر بواسطة السفن، فانخفضت موارد الرزق والمخصصات المقررة، وقد عمد البدو عام ١٨٩٨م إلى العصيان، وأعلنوا رغبتهم الانضمام إلى مصر بدلاً من الدولة العثمانية، مما دفع الدولة إلى إعادة الرواتب إلى الحويطات وشيوخ بئر السبع[٣٦]. وذلك في محاولة احتواء هذه القبائل، خاصة وأن البعض منها، مثل قبيلة بني صخر كانت تلقى الدعم والتأييد من قبل الوهابيين، وهي من أكثر القبائل قوة في شرقي الأردن، والممتدة من البلقاء وحتى وادي السرحان بقيادة شيخها مثقال باشا الفايز[٣٧]. فارتباط القبائل البدوية بكيان الدولة وأنظمتها الإدارية، لم يحل دون ممانعتها نحو تحقيق مصالحها[٣٨]. وعدم القدرة في اختراق بنيتها، وبالتالي بالتفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي يربط الحاكم بالمحكوم.

وبعد تأسيس الإمارة الأردنية في ١١ نيسان عام ١٩٢١، والاهتمام بالقبائل البدوية، عمد الأمير عبد الله، إلى تقديم الأعطيات من الأراضي الأميرية، والتي منحت بشكل اسمي، للاستفادة منها واستصلاحها على أساس ١٠ قروش للدونم الواحد[٣٩]. الأمر الذي ساهم في زراعة الأرض وإنتاجها.

ومن خلال ما ورد في الوثائق الشرعية في سجل معان[٤٠]، الذي حمل عنوان ضبط المرافعات والمحاكمات وغيرها بمحكمة العقبة لعام ١٣٣٦هـ/١٩١٦م. يمكن استعراض مراكز الفعاليات ونماذج من النشاطات الاقتصادية، مثل مقومات الدخل والثروة، وعمليات البيع والشراء، والديون وأسعار السلع والمكاييل والأوزان في العقبة لهذه الفترة. فقد حفلت العقبة بكثير من بيع العقارات، وتوفر السلع في المحال التجارية المعروفة بالدكاكين المؤجرة من أهالي العقبة، كما عرفت أجرة فتح الباب (الخلو)، والتي قد تصل عشرة جنيهات، سبعة منها أجرة الدكان، وثلاثة لفتح الباب[٤١].

وفي إطار علاقات العقبة التجارية مع العالم الخارجي، يلاحظ أن تجار العقبة قدموا من مكة وجدة والمدينة ونخل والشام وبيروت وسواها[٤٢]. وأن بعض التجار كانوا يحصلون ديونهم من الأوصياء على تركات المتوفين الذين وكلوا ببيع سلع مختلفة، فنجد أن أحمد سيف الدين بن محمد شروان من سكان الشبيكة بمكة المكرمة والمقيم في العقبة، أدعى أنه أعطى عبد الله سالم عتيق بضائع شملت لوزهندي، وزيت سمسم وتمر ينبعاوي وعدس وملح، إلى جانب مصاريف وأجرة نقل البضائع المذكورة من ثغر الوجه إلى ثغر العقبة. وذلك بجعل ثمنها رأس مال لشركة مضاربة يكون فيه ثلث الربح لعبد الله سالم، والثلثان لصاحب البضاعة. فعندما مات عبد الله سالم، أصبح رأس المال ديناً على محمد بن صادق بن أحمد الوصي على تركته[٤٣].

كما يلاحظ في التركات، أن الثروات الكبيرة جمعت من الديون والتجارة والزراعة، وأن الديون في معظمها فردية عند ضبط التركات لدى المحكمة في العقبة، والتي تتقاضى رسوماً (إخراجات) على ضبطها وتوزيعها. فنجد ذلك في "تركة حسن بن علي الحنيني المدني الخياط، المتوفى بثغر العقبة في ٧ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، وانحصرت في زوجته فاطمة وأخيه محمد، وشهادة الشيخ أحمد بن محمد عابد المدني مدير مكتب العقبة، ونوري بن أحمد، وإبراهيم بن عبد الله وكلاهما من المدينة. فقد انحصرت التركة في أربعة أسهم، سهم واحد للزوجة فاطمة، و٣ أسهم للأخ أحمد، ونقد موجود ٣٥ جنيه إنجليزي، ودين تحصل من قاسم المغربي ٥ ريال مصري، ودين تحصل من حميد الشرقي ٨ جنيه إنجليزي، ودين تحصل من حمزة عقلجي ٢٦ ريال مجيدي أبيض، وقدر نحاس قيمته ٦٩.٢٠ غرش،

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وبطانية بـ ٧٣.٣٠ غرش ، وملبوس المتوفي ١٠١ غروش وخاتم فضة وزمرد ٢٢ غرش ، ومواد أخرى بقيمة ٤ جنية إنجليزي و ٢٠ غرش بيعت على حميد بن حمدان الحويطي بـ ١٥ ريال مصري. فكانت مجموع التركة ٦٤٠٣ غروش منها رسوم ٢٢٠٦ غروش والباقي ٤١٩٧ غروش للقسمة. موقعة من قاضي العقبة عبد الرحمن ... وكاتب المحكمة الشرعية محمد صادق والشهود"[٤٤].

وكان هناك تعاون بين محكمة العقبة الشرعية ، ومحكمة الوجه الشرعية ، وخاصة فيما يتعلق بالشهود إذا كانوا من جهة الوجه ، فتؤخذ شهاداتهم في محكمة الوجه ، ثم ترسل إلى محكمة العقبة[٤٥] ، تخفيفاً وتسهيلاً لهم. ونلاحظ أن الدور المبنية من الحجر والطين ، إلى جانب الحوش ، الذي يشتمل على قطعة أرض ، فيها الحجرات ، كان يؤجرها السكان من أهالي العقبة إلى المقيمين والتجار لفترات مختلفة ، والتي حققت لهم بعض الثراء. كما عرفت الحفيرة التي تشتمل على النخل المثمر والحواصل لخزن الحبوب[٤٦].

وقد اشتهرت بعض العائلات بامتلاكها الأراضي الزراعية والحفائر المليئة بالنخيل ، كعائلة الكباريتي التي انتقلت أملاكهم إلى الورثة الشرعيين مثل سلامة صالح الكبريتي ، وعلاوي صالح الكبريتي[٤٧]. كما أشارت السجلات إلى دور البدو في النقل والأجور التي يحققوها لقاء استخدام جمالهم ، فقد ادعى محمد بن أحمد بن سليمان الطوري[٤٨] ، على محمد حوات بن سطوحي العقباوي ، أنه استلم أجور اثني عشر جملاً ، منها خمسة جمال لخميس بن موسى وثلاثة جمال لحنين بن حسين ، وجملين لجمعة بن سليمان ، وجملين لخميس بن موسى. وأجرة كل جمل منها أربعة جنيه ونصف. إضافة إلى أربعة وخمسين جملاً من التجار ، كون محمد سطوحي هو الواسطة بين الجمّال والتجار. فهو يحضر الجمال ويؤجرها ، ويقبض أجورها من التجار ليوزعها على الجمالين[٤٩].

ويبدو أن عملية النقل بواسطة الجمال وما تدره من أجور دفعت بعض العاملين في العقبة لمزاولتها. حيث نجد في محاضر المحكمة ، أحمد عزت بن عبد الوهاب بن أحمد البيروتي ، وكان وكيلاً بالمستشفى العربي في العقبة ، قد أحيل عليه بعض الجمالين ، لاستيفاء أجورهم منه لدى المحكمة[٥٠].

ويمكن الاستدلال على العملات التي استخدمت في هذه الفترة التي عالجتها سجلات محكمة العقبة الشرعية ، والأدوات المستعملة والسلع والثروة ، من الديون المستحقة على أصحابها. فيلاحظ في تركة حسن بن محمد العشي المصري ، المتوفي في العقبة في ٨ ربيع أول ١٣٣٧هـ/١٩١٦م ، أنه انحصر إرثه في أخيه لا بوين أحمد ولا وارث له غيره ، من النقد ٢٤ جنيه إنجليزي ، ٤ جنيه عثماني ، ١ جنيه بنيتو ، ٨٧ ريال مجيدي أبيض ، ١٥ ريال مصري ، ٢٤ روبيه ، ٢١٠ غروش هلل ... ومن الأدوات المباعة وهي ديون على أصحابها. ثلاثة جلال بخيطانها ٢٩٧ غروش ، وحلتين كبار بغطيانها ، وثلاثة حلل بلا غطيان ٢١١ غروش ، حلة كبيرة وحلة صغيرة ١٨١ غروش وفانوس ٥٥ غروش ، تنكتين ٧ غروش ، ساطور ٣٣ غروش ، وصاج وثلاثة طواحين ٨٤ غروش ، وسيجارة وفناجين قهوة ٨٥ غروش ، فناجين شاهي ١٩٠ غروش ، ثوب أزرق ٣١٠ غروش ، ثوب أخضر ٨١ غروش ، ثوب أسود ٥٢ غروش ، عباية حلبي ٦١ غروش ، زبادي وصحون ١٢٢ غروش ، شال كشميري ... لباس وفنيلة ٤١ غروش ، تمر سلة ٣٩٠ غروش[٥١].

كما يلاحظ انتشار سلعة الدخان المسمى أبو جمل ومكياله بالصندوق وهو ثمانون أُقة[٥٢] ، سعر كل أُقّة ثلاثة ريالات مجيدي ، فيكون سعر الصندوق ٢٤٠ ريال مجيدي أبيض ، وعرف حسب جودته بالطيب أو البطّال[٥٣]. كما بيعت النخلة المثمرة على قطعة الأرض والعائدة للشيخ علاوي بن صالح بن أحمد الكباريتي ، من أهالي وسكان العقبة ، والمستملكة للحكومة بخمسة جنيهات إنجليزي ، لأجل إنشاء جمرك بها ، وكان ناظر الجمرك بالعقبة الشيخ محمد الأسد بن أحمد الحموي[٥٤]. فالنخلة المثمرة كانت تعادل مهر الزوجة المعجل المقبوض ، حيث كان مهرها كاملاً بحدود اثني عشر جنيه إنجليزي ، تدفع معجل مقبوض منها ست جنيهات ، والمؤجل الباقي بالذمة ست جنيهات[٥٥].

ويصعب الحكم على هذه الأسعار كما هي ، ولو قارناها بأسعار السلع ذاتها في فترات سابقة أو لاحقة ، وأخذنا بعين الاعتبار التبدلات في سعر القرش وقوته الشرائية ، لأمكننا معرفة نسبة الغلاء أو الرخص في فترة معينة. ومع ذلك يبدو من مقارنة أسعار هذه السلع وأسعار العقارات ، أن تكاليف الحياة الأساسية من سكن وشراء ارض زراعية وكذلك الزواج ، كانت متدنية بالنسبة لأسعار بعض السلع. فنلاحظ أن ستة أكياس سكر وزنها ٣٣٩ أُقّة ، سعر الأقة ٩ غروش صاغ ونصف غرش[٥٦]. فيكون سعرها ٣٠٥١ غرش ، ويكون سعر الكيس الواحد ٥٠٨.٥ غرش ، أي بحدود ٤.٢٥ ليرة مجيدي تقريباً ، إذا علمنا أن الليرة المجيدي تساوي ١٢٠ غرش صاغ ، وكانت سلعة السكر تستورد من الساحل السوري.

ويمكن الاستدلال أيضاً على الأوزان والمكاييل وبعض الأدوات المستخدمة ، من خلال حقوق المرأة التي على الزوج أن يقدمها لزوجته عند قبولها بالعودة إليه ، كما وردت في ضبوطات المحكمة ؛ وهي تشتمل مد ونصف المد من القمح ، بالمد المعاني ، وأُقّة من السمن ، وأقة من الزيت ، وأقتي لحم ، ونصف أقة صابون ، وخمسة وثلاثون تنكة ماء ، وحمل من الحطب ، وأقتي سكر ، وخمسين درهم شاهي. وفي كل شهر يدفع الزوج ريالاً مجيدياً للمتفرقات من ثوم وبصل وفلفل وخلافه ، وبيتاً للسكن ، وجيران أمناء يوانسوها ، وكسوتها الشرعية ، من مدورة ومسفع (ملفع) ، وكرته وسروال وسدرية وملأه وجزمه وقبقاب في كل ستة أشهر ، ولحاف وفراش وبساط[٥٧].

ويتبين تعدد أنواع النقود الذهبية العثمانية والأوروبية في العقبة ، وكذلك تنوع الأوزان والمكاييل التي استخدمت فيها. فقد عرفت الأُقة ، وربما هي أوقية والمعروفة في مصر ، إذ أن كل ١٢ أوقية تعادل رطلاً[٥٨]. كما أن كل ثمان أقق تساوي فراسلة واحدة (جمع فراسل)[٥٩] ، كما استخدم الحمل كمكيال ، وقد قدر حمل الحطب بـ ٢٥٠ كغم ، المد المعاني لم تبين السجلات كميته ، وربما كان معادلاً للمد المصري ، الذي قدر بأنه يعادل رطلاً وربع الرطل. كما استخدمت الليرة المجيدية نسبة إلى السلطان العثماني عبد المجيد وسعرها ١٢٠ قرشاً ، والليرة بنيتو أو بنيته وسعرها ١٠٥ قروش ، والليرة الذهبية الإنجليزية وسعرها ١٢٠ قرش ، والمصرية سعرها ١٢٥ قرش ، والقروش كلها قطع فضية ، وأشير إلى القرش الصاغ ، ليدل على القيمة الرسمية لهذا القرش[٦٠]. وهو يساوي أربعين قطعة فضية مصرية ، اختصرت أحياناً إلى فضية أو مصرية ، باسم بارة ، ومنها قطع بخمسة ، وعشرة ، وعشرين. فالريال المجيدي يساوي ٨٠٠ بارة (عشرين

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

قرشاً)، وكان سعره في دمشق ٢٢.٥ قرش في حين أن الريال المصري يساوي ٢١ قرش في غزة لنفس الفترة[٦١].

ويجب الإشارة إلى التغير في بعض مظاهر الحياة الاقتصادية بعامة في العقبة، عند انضمامها إلى إمارة شرقي الأردن منذ ٢٥ حزيران عام ١٩٢٥. فقد صدر أول قانون للنقد في شرقي الأردن في ١٥ شباط/فبراير ١٩٢٣، تضمن إحلال القرش المصري في البلاد بدلاً من التعامل بالقرش السوري وسواه، اعتباراً من ١ نيسان/إبريل ١٩٢٣، في جميع المعاملات الرسمية. وحدد القانون قيمة العملات الأخرى إليه مثل الليرة الإنجليزية الذهبية التي تساوي ٩٧.٥٠ قرشاً مصرياً، والليرة العثمانية الذهبية بـ ٨٧.٧٥ قرشاً مصرياً، والليرة الذهبية الفرنساوية ٧٧.١٥ قرشاً مصرياً[٦٢].

وبهدف تحسين الحالة الاقتصادية لشرقي الأردن ومن ضمنها معان والعقبة، عقدت الحكومة الأردنية اتفاقية مع البنك العثماني[٦٣]، في ٣١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٢٥م، أصبح بموجبها البنك الوحيد الذي يقوم بمعاملات الحكومة المصرفية[٦٤]. وقد كان صدور أول موازنة مالية منتظمة للإمارة في الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٥، يندرج في محاولة حكومة الانتداب البريطاني، التوفيق بين الواردات والنفقات، خوفاً من الوقوع في اضطراب مالي[٦٥]. فقد أسهمت بريطانيا من خلال مستشارها المالي هنري كوكس، من تخفيض عجز الموازنة في الإمارة، ولكنه لم يغير من اعتمادها على المساعدات المالية البريطانية التي وصلت إلى معدل ثلث الدخل السنوي[٦٦].

وقد شملت ميزانية مصروفات حكومة شرقي الأردن، إدارة مقاطعات معان ومن ضمنها العقبة، والتي بلغت في كانون أول عام ١٩٢٦م ١٧٦٦ جنيهاً. أي بعد مرور عام على انضمامها إلى الإمارة. في حين أن المبلغ المصروف لإدارة مقاطعات عمان كان ١٠١٢ جنيه لنفس العام[٦٧]. وقد كانت الإيرادات العامة، لحكومة شرقي الأردن بمقتضى المادة ٦٣ من القانون الأساسي، تتألف مما يقبض من الضرائب، وأجور الأراضي العامة، والإعانات والمناجم والمعادن[٦٨].

ونتيجة لمعاناة السكان في العقبة وسواها من مناطق شرقي الأردن، بسبب تشدد المتنفذين والمشايخ في تحصيل ضرائب الويركو، والعشر، وبدل الطريق[٦٩]، وتعرضهم للضرب والسجن في حالة امتناعهم عن دفعها[٧٠]، فقد أعلنت حكومة الإمارة في أيلول/سبتمبر ١٩٢٣، في أول برنامج زراعي، تقدمت به للأهالي، انها سوف تعمل على إصلاح نظام الضرائب، وطرق جبايتها، بصورة تكفل مصلحتي الخزينة والأهالي، وإنها سوف تولي الزراعة عنايتها التامة[٧١]. وكانت قد تعرضت الزراعة والغابات في شرقي الأردن إلى الاعتداءات المتواصلة في العهد العثماني، إذ لم يكن في ذلك العهد، نظام أو قانون يحمي الحراج والغابات، إلى جانب دخول الأتراك الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤-١٩١٩م، وعدم حصولهم على الفحم الحجري، دفعهم إلى التوجه نحو قطع الأحراش واستعمال حطبها وقوداً لتسيير القطارات العسكرية[٧٢].

وقد نشرت جريدة الكرمل، تقريراً عن شرقي الأردن عام ١٩٢٥، جاء فيه أن المنطقة الجنوبية من شرقي الأردن، لا شجر فيها على الإطلاق، وسبب ذلك هو عدم عناية الحكومة العثمانية بها، من حيث توطيد الأمن وترغيب الناس بالغرس[٧٣]. كما أن الحروب التي دارت بين القبائل البدوية، وأهل القرى، أواخر العهد العثماني، وخاصة في جنوبي شرقي الأردن، كانت سبباً في إعراض الفلاحين عن الاهتمام بالزراعة، نظراً لما تلحقه من ضرر بالمزروعات نتيجة الرعي أو الغزو[٧٤]. فاستحدثت الحكومة مكاتب لدائرة الزراعة والحراج، لوقاية المزروعات من الآفات النباتية[٧٥]، وأصدرت القوانين، لصيانة الغراس والمزروعات، كان الأول منها في آذار/مارس ١٩٢٥. وقانون الحراسة الذي صدر في ١٨ آذار/مارس ١٩٢٥م، بهدف توطيد الأمن والنظام في البلاد، وحماية الأبنية والمزروعات في القرى والمدن[٧٦].

فعلى الرغم من الدور الاقتصادي الذي قامت به العقبة، كونها في ملتقى الطرق التجارية، إلى جانب نشاط مختلف فئاتها السكانية في الحياة الاقتصادية، والتي جعلت منها سوقاً رائجة لمختلف السلع، وانتشار العملات التي ضبطتها التركات، إلا أنها كانت تعاني من مخلفات الصراع بين القبائل البدوية والسكان Underdevelopment أواخر العهد العثماني، الذي تمثل بالضرائب المرهقة والغزو والسلب، وكان سبباً في عدم استقرار السكان في العقبة، وهجرهم الزراعة، نتيجة انعدام الأمن. وقد واجهت العقبة كغيرها من مناطق شرقي الأردن، عند انضمامها للإمارة شكلاً من التجديد، وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وتطور أجهزة الحكم والإدارة، في تحقيق الأمن والنظام. بالرغم من الصعوبات المالية التي واجهتها أيضاً حكومات الإمارة عند نشأتها، بعد أن أخفقت الحكومة العثمانية، في كسب ثقة البدو، وبناء علاقة تقوم على التأثير، فألّف ذلك خير شاهد على الحياة الاجتماعية للسكان وفئات المجتمع ومظاهره الاجتماعية.

الحياة الاجتماعية في العقبة

أولاً: السكان وفئات المجتمع

يصعب إعطاء رقم دقيق لتعداد السكان في العقبة وذلك لغياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة. لذا فقد جاء اعتمادنا في ذلك على إحصاءات تقديرية، وردت في بعض المصادر، إلى جانب ما أورده عدد من الرحالة، الذين زاروا العقبة وأطرافها، وأقاموا فيها بعض الوقت. وهي تقديرات قريبة من الواقع، وإن كانت غير دقيقة. فعند زيارة لويس موزيل للعقبة عام ١٨٩٨، وصفها بأنها تحوي ثلاثين كوخاً، يسكنها تسع عشرة عائلة، بما فيها العائلات المهاجرة، وبقايا الحجاج[٧٧]. منها عائلة ياسين، وعائلة ماضي، وعائلة الشيخ القباني والبسيوني والكباريتي والعسيلي عبد السلام، والسطوحي وعيد والهنداوي والبدري وأبو عياط وأبو يونس وعبد الجواد والفاخري والعايد وأبو إسماعيل وأبو عبد الله[٧٨]، وسواها.

وفي عام ١٩٠٦م ذكر نعوم شقير أن ٣٥٠ نفساً يسكنون في مئة كوخ، مبنية بالحجر الغشيم والطين، ومعظمهم من متخلفي العساكر الذين أرسلتهم مصر لحماية القلعة، وشيوخهم من الحويطات والعلويين[٧٩]. ولا نتوقع زيادة عدد السكان في الفترة التالية، والتي تضمنت قيام الحرب العالمية الأولى، وتعرضت فيها العقبة للقصف البحري من البواخر الإيطالية والبريطانية والفرنسية[٨٠]. إذ ربما هاجر منها بعض السكان إلى معان وتبوك وسواهما.

ومما يؤكد إشارتنا تلك، ما جاء في بعض المصادر، عندما كانت العقبة، تشكل مديرية ناحية لقضاء معان، في الفترة بين ١٣٢٨/١٣٢٩هـ - ١٩١٠/١٩١١م، أن عدد سكان القضاء حوالي ١٥.٠٠٠ نسمة[٨١]. في حين جاء في الإحصاء العثماني لسنة أن عدد سكان القضاء ٦.٠١٢ نسمة[٨٢]. أي أن الهجرة من قضاء معان

دورية إلكترونية محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

بما فيه العقبة، كانت بحدود تسعة آلاف نسمة أبّان الحرب العالمية الأولى. على أنه بدخول جيوش الثورة العربية إلى العقبة عام ١٩١٧م، وما حملته معها من جنود وتجار حجازيين، وهجرات عربية متلاحقة، ضاعفت عدد السكان، وشكلت بمجموعها نواة سكان العقبة الحديثة، التي تراوح عدد سكانها ١٠.٢٨٥ نسمة.[٨٣]

أما **العشائر البدوية** التي كانت تقطن العقبة خلال فترة الدراسة، وتقيم في سكن الخيام (بيوت الشعر) والأكواخ المبنية من الحجر والطين، وارتبطت بالسكن والأرض وزراعة النخل هي: الحويطات والأحيوات والتياها والترابين، بلغ تعدادها ١٢.٩٠٠ نفراً، من مجموع القبائل البدوية في سيناء كلها، والذي قدر بـ ٤٠.٠٠٠ نفر[٨٤]. وهذه الأرقام ربما تكون غير دقيقة، لغياب الإحصاءات الرسمية للدولة، وللحركة الدائمة لهذه القبائل، والتي يصعب معها ضبطها.

أ- الحويطات: من أكبر وأقدم القبائل البدوية في العقبة، وقد آل إليهم درك العقبة منذ بداية العهد العثماني، وكان لهم الصرّ لقاء حمايتهم قوافل الحج[٨٥]، وقد اتجهوا في عملهم إلى الزراعة وتربية الماشية والإبل، وكثيراً ما اصطدموا مع السلطة لممانعتهم دفع الضرائب والخدمة العسكرية. ومناطق نفوذهم شملت جنوب العقبة ثم توسعوا شمالاً حتى القطرانة ومعان، وتفرقت بطونهم ضمن الأنحاء الواسعة من جنوب شرقي الأردن، ومصر، وشمال السعودية، حيث نجد حويطات تهامة شرقي ساحل خليج العقبة، وحويطات ابن شديد في مصر. أما حويطات الشمال فقد استقر منهم العلاوين في العقبة وما حولها، وعرفوا بعشائر النجادات والمحلف. وكان ابن جاد شيخ الحويطات، إلى جانب عربان الشيخ الخليفي، في المنطقة التركية عند ترسيم الحدود عام ١٨٩٢م[٨٦]. وقد قدر عددهم ليتمن Littmann في سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م بـ ٥٠٠٠ نسمة[٨٧].

ب- الأحيوات المساعيد: قبيلة سعودية، هاجرت من جنوب الحجاز، وبلاد اليمن، وقد أشار إليها فالين في رحلته عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م[٨٨]. وتنتشر المساعيد بفروعها المختلفة، في أنحاء شتى من بلاد الحجاز ونجد والشام ومصر. وذكرت المصادر أن قسماً منهم يقطن الشوبك جنوب الأردن في الفترة بين عامي ٩٣٢هـ/١٥٢٥م وعام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م[٨٩]. كما استوطنوا ناحية الغور من منطقة الكرك، والقدس والخليل[٩٠]. وفروعهم: مساعيد الليث، وآل مسعود، ومساعيد عتيبة، والهذليون، البدع والجبل والفارعة، ومساعيد غزة، ومساعيد مصر، ومساعيد الأحيوات الذين يقطنون العقبة ووادي عربة[٩١]. وكان قسم من قبائل الأحيوات الذين يتبعون شيخهم مسماح كثيراً ما يدعون إلى الثورة على الأتراك، ويوجهون ولائهم إلى الحكومة المصرية، مقابل المنح والأعطيات التي تقدم لهم، قبيل ترسيم الحدود بين مصر والحجاز[٩٢]. فقد كانت الحكومة المصرية ترسل جنوداً من الأحيوات، يستطلعون الأمر على الحدود، وأوضاع الناس، ومدى ولائهم للحكومة المصرية[٩٣].

ج- عشائر العمارين: سكنوا ساحل خليج العقبة. وهاجر قسم منهم إلى مصر، قرب القاهرة. وقسم إلى فلسطين، باسم عمارين بئر السبع[٩٤]. وذكر الجزيري أنهم خفراء منطقة نخل في سيناء، ونسبهم إلى قبائل بني عطية[٩٥]، التي ظهرت في السالنامات العثمانية، بأنها تتبع إدارياً إلى قضاء معان[٩٦].

د- الترابين: انتشروا في أطراف العقبة، وسكن قسم منهم النويبع جنوب سيناء، وبئر السبع، وعرف أن وجودهم أصلاً في تربة، جنوب الحجاز[٩٧].

ويبدو أن تغييراً طرأ على مناطق نفوذ بعض القبائل وابتعادها عن العقبة، كتوسع نفوذ الحويطات في المنطقة، وزحفهم نحو الشمال، وربما أدى ذلك إلى التنافس في القبيلة الواحدة أو بينها وبين قبائل أخرى في المنطقة في شرقي الأردن. فقد ظهرت حويطات الشمال وشيخهم ابن جازي وحويطات الجنوب وشيخهم ابن جاد، كما ظهرت تحالفات عشائرية في سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م أدى إلى الحروب بين تحالفين. الأول تزعمه بنو عطية، ويتألف من أهالي الكرك ومعان الشامية والشوبك والسلايطة والفايز والحامد والعليين. والثاني تزعمه الحويطات، ويتألف من أهالي معان الحجازية والطفيلة ووادي موسى والمناعين والترابين والتياها، وظل العداء مستحكماً بينهما على شكل غزوات حتى سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، عندما عقد الصلح بينهما[٩٨]. كما جرت معارك مماثلة بين عشيرتي الحويطات والشرارات في سنة ١٣٢٢هـ ١٩٠٤م[٩٩]. إلى جانب المعارك التي وقعت بين عشيرتي الحويطات وبني صخر في منطقة العقبة ومعان في سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، والتي راح ضحيتها ٧٠٠ فارس من بني صخر[١٠٠].

وينبغي الإشارة إلى أن العشائر البدوية، كان لها حضورها أبّان ترسيم الحدود المصرية-التركية. فقد أشار براملي مفتش سيناء في رسالة إلى أوين حاكم نخل، في آذار عام ١٩٠٦، إلى عدم احتمال حرب بين مصر وتركيا حول الحدود، وأن الدولتين تنتظران إعادة ترسيمها، فقد كانت المهمة على براملي هي إقناع عرب التياها تزويدهم بالجمال الضرورية للنقل، وتزويد الجنود بالمؤون وخاصة في ثمد Themed. إذ كان الجنود يطالبون بمصاريفهم الضرورية في مناطق الحدود لشراء حاجاتهم، وفي تأكيد مفتش سيناء على أن القصيمة، من ضمن حدود مصر، وفيها عربان التياها المصريون، الذين يطالبون بها عندما يأتون إلى نخل، واعتبر أن حدود بئر بيرين، وتشرف عليها تياها الأتراك إلى جانب الترابين، يمكن أن تضم إلى تركيا[١٠١]. فكان من سياسة براملي تهدئة الشجار بين عرب الترابين المصريين والترابين التابعين للأتراك، والمحافظة على الهدوء والاستقرار أبان ترسيم الحدود.

وقد أشار براملي، مفتش سيناء في جولته على الحدود التركية المصرية، قرب العقبة، إلى الخلافات التي كانت تجري بين العربان، وخاصة التياها والترابين، التي كان لها أجزاء من الأراضي الحدودية، وقد كان لهم دور بارز في نقل المواد عبر الحدود، فقد جهزت قبيلة التياها سنة ١٩٠٦م ١٢٠ جملاً، لإحضارها إلى سيناء، لحمل مواد البناء بعد تسوية الحدود.[١٠٢] وقد ذكرت السجلات الشرعية لمحكمة العقبة، أن قسماً من قبيلة الترابين من أهالي غزة هاجر إلى العقبة وأطرافها[١٠٣].

وقد ورد ذكر عشيرة العثامين، الذين سكنوا العقبة واشتهروا بهذا الاسم لكثرة جنودهم لدى الجيش العثماني، وعشيرة الخلايلة وأصلهم من الحجاز ويقيمون على شواطئ خليج العقبة، وعشيرة المداهين، وكان لهم صرة من مصر لقاء حماية القافلة المصرية، وزعيمهم حمدان الذي هاجم حرس القلعة وأخرج من فيها من المساجين، نتيجة منع الحكومة المصرية دفع الأعطيات له ولقبيلته[١٠٤].

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

أما العشائر الحضرية التي كانت تقطن العقبة منذ بداية العهد العثماني وحتى عام ١٩٢٥م ، فقد شملت عشائر قادمة من مصر وغزة ، وعشائر مغربية وحجازية ويمانية.

أ. العشائر المصـرية: فهي آل البدري ، البسيوني ، آل ماضي ، آل البراوي ، آل البيومي والجارجي ، والخوجة ، آل رضوان ، السطوحي ، الشحاته ، الشناوي ، آل عبد الجواد ، آل عدوي ، أبو عبد الله ، أبو العز ، والعسلي عبد السلام ، وأبو عياط ، وآل الفاخري ، الفيومي ، آل الكيال ، آل الهلاوي ، آل ياسين ، وآل أبو يونس [١٠٥].

وقد عملت هذه العشائر في تجارة الماشية بين الحجاز ومصر ، وعمل أبناؤها جنوداً في قلعة العقبة[١٠٦] ، وكان إسماعيل أحمد البراوي بكباشي في قلعة العقبة عام ١٨٨٢م ، وكثيراً ما كانوا يمولون الجيش التركي بالارزاق ، حيث امتلك أبناؤها أراضي وحفاير زراعية ، واشتهروا بشراء وبيع هذه الحفاير ، وقد شجع على ذلك سياسة الدولة العثمانية ، فعند قدوم المصريين إلى العقبة منذ سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ، قامت الدولة بتفويض الأراضي ، تحقيقاً للاستقرار والعمل في الزراعة ، ضمن سياساتها الاحتوائية ، فقد أشارت صحيفة البشير ، إلى طلب المصريين من متصرف معان في ١ آب ١٣١٢هـ/١٨٩٤م منحهم أراضي خاصة بهم[١٠٧].

كما ساهمت بعض العشائر في مجال التعليم لدى الأتراك ، ولقبوا باسم آل الخوجا ، لأن الخوجا لقب كان يطلق على المعلم[١٠٨] . واشتهرت بعض هذه العشائر في أعمال البناء في القلعة ، وصيد الأسماك ، وأسهمت في أعمال كيل الحبوب وسموا بذلك آل الكيال ، وعند قدوم الشريف حسين إلى العقبة عام ١٩٢٤م ، عين الشيخ خالد المنزلاوي آل ياسين ، رئيساً لبلدية العقبة ، وإماماً لمسجدها[١٠٩] . وقد كانت دار البلدية عبارة عن إحدى غرف دار الحكومة الموجودة على الشاطئ غربي القلعة حتى عام ١٩٢٤م ، ثم انتقلت إلى مبنى مستقل بجوار تل جرمي قرب منازل آل فرحات حتى إلغاء البلدية عام ١٩٣٥م.[١١٠] ففي ٢٠ تموز ١٩٣٥م ، قدم مختار ووجوه أهالي مدينة العقبة عريضة إلى رئيس الوزراء يسترحمونه فيها إلغاء بلديتهم ، بحجة أن بلدهم صغير وفقير. وقد أكد ذلك قائد الجيش لتلك الفترة ، الذي زارهم ، بأن طلبهم هذا معقول جداً نظراً لصغر القرية.[١١١] وبقيت البلدية ملغاة حتى عام ١٩٥١م ، حين أعيد تأسيسها.

ب. عشائر غزة: آل الضابط ، وعرفوا بالتجارة في العقبة وشيخهم عبد الحفيظ الضابط كان قد تزوج ابنة صالح الكباريتي ، وآل الكباريتي اشتهروا بتجارة غزة قبل استقرارهم في العقبة[١١٢] .

ج. عشـائر مغربيـة: آل درويش ، رافقوا قوافل الحج من تونس والمغرب إلى مصر ومنها إلى العقبة ، وآل المغربي ، قسم منهم استقر في العقبة ، وقسم آخر وصل إلى معان.[١١٣]

د. عشائر حجازية ويمانيـة: أما الحجازية ، فهي العائلات التي قدمت حديثاً إلى العقبة ، مع الشريف فيصل بن الحسين ، خلال أحداث الثورة العربية عام ١٩١٧م ، ومنها آل هديب ، وآل الغريب ، وآل الغامد ، والبياشة ، والجهنان ، وآل أبو إسماعيل ، وآل السنوسي ، وآل المدني ، وآل حجازي.

واليمانية: وإن قدمت خلال أحداث الثورة أيضاً ، إلا أنها تجتمع في أصلها اليمني ، واستقرت في العقبة وسواها من مناطق شرقي الأردن ، وهي عائلة النعمان ، وعائلة البريهي ، وعائلة الحبيش[١١٤] . فجيوش الثورة دخلت العقبة حاملة معها الجنود والتجار ، فكانوا النواة لهذه العائلات الجديدة ، التي استقر معظمها في العقبة ، وسموا فيما بعد حسب أصولهم بالحجازية واليمانية[١١٥] . فلا غرابة إذن ، من استقرار هذه القبائل والعائلات الكبيرة ، والعودة إلى جذورها التي تشكلت ، رغم الهجرات المتلاحقة من العقبة ، بفعل الظروف والتقلبات التي طالت العقبة ، والتي حالت دون أن تكون كمثيلاتها من كبريات المدن في المنطقة العربية.

ثانياً: مظاهر من الحياة الاجتماعية

لعل ارتباط القوى البدوية بالعقبة والسكان لا يمكن تفسيره في ضوء اعتماد الدولة صيغاً معينة للتعامل معها ، فقد أوجدته الحركة التجارية النشطة ، وما كان يوفره البدو من إنتاجهم لتسويقه ، ثم يشترون حاجاتهم من مردودها. كما أن بعض العائلات العقباوية الحضرية ، تعود في أصولها إلى تلك القبائل ، فكانت الصلة وثيقة بهم ، فالبدو وهم لا يقرأون بعامة ، يعمدون في حفظ وثائقهم وأوراقهم ، أمانة لدى أهالي العقبة[١١٦] .

وتجدر الإشارة إلى ؛ أن العربان كانوا أكثر ارتباطاً بشيوخهم من الولاء للحكومة المصرية أو لتركيا ، فنجد أن عربان نخل والعقبة ارتبطوا بشيخهم علي القصير ، دون إجراء أية ارتباطات مع الحكومة المصرية ، أو والي تركيا ، رغم تقديم المساعدات العينية ، كالطحين مثلاً ، وبالتالي كانت الحكومة تتابع تحركات الشيوخ ، وخاصة ابن مقبول من شيوخ الحويطات عندما وصل إلى العقبة ، وقدمت له عشرة شوالات من الطحين ، وثمانية شوالات من الأرز لإعالته[١١٧] . إضافة إلى ما كانوا يتقاضونه سنوياً من القوافل ، فقد كان الشيخ كليب بن قبلان الحويطات يتقاضى ١٠٨ غروش ، ونصف أردب شعير من موكب الحاج الشامي كل سنة[١١٨] ، والشيخ عرسان بن ذياب من الحويطات يتقاضى ٤٠ غرشاً ، والشيخ مقبول بن إبراهيم العمران ، أربعة أردبات ونصف من قافلة الجردة سنوياً[١١٩] .

وقد تبين لنا بناء على ما سبق ، أن سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر البدوية عامة تمثلت بما يلي:

أ- جنحت إلى مهادنتهم واسترضائهم ودفع مبالغ سنوية لهم.

ب- لجأت أحياناً إلى تجريد حملات عسكرية ، وأخذت الرهائن لحمل العشائر على الطاعة ، والانقياد لسلطة الدولة[١٢٠] .

ج- أثارت العشائر ضد بعضها بعضاً ، وأوقعت الفتنة بينها لإضعافها والسيطرة عليها.

د- وعندما وجدت أن هذه الأساليب ألحقت أضراراً بالغة بالحياة الاقتصادية ، عادت إلى حل الخلافات بالطرق السلمية ، ودعت إلى حياة الاستقرار ، واستغلال الريف[١٢١] . وهذا ربما جعل براملي مفتش سيناء حريصاً على متابعة تحركات العربان والأتراك في المناطق من العقبة وحتى العريش ، والتي وصفها بأنها مليئة بالقبائل في آذار عام ١٩٠٦م رغم غزارة الأمطار[١٢٢] .

ويبدو أن كثيراً من حالات الزواج تمت بين البدو وأهل العقبة ، حيث نجد في عائلة ياسين مثلاً ، أكثر من عشرين حالة زواج ، ومن مختلف القبائل البدوية[١٢٣] .كما كان شعورهم مشتركاً بوحدة المصير ، من خلال المشاركة في الغزوات ، حيث نجد أن إسماعيل أحمد ياسين من أهالي العقبة غزا مع قبائل الأحيوات ، وعندما تعرضت العقبة لأحداث الحرب العالمية الأولى ، فر أهالي العقبة إلى الجبال المحيطة جنوباً عند أصدقائهم وشركائهم البدو في أم نصيلة ووهيدة والقويرة[١٢٤] .

غير أن أكثر ما كان يزعج هذه القبائل، استخدام الجنود لجمالهم في النقل من معان إلى العقبة ونخل، رغم أن الطريق الأفضل كانت إلى نخل عن طريق السويس. وأن جميع مواد البناء متوفرة فيها، وتم الاستغناء عن جزيرة فرعون، وإرسال جميع ما يحتاجه الجنود والعربان من الطعام والطحين إلى ثمد[١٢٥]. مما زاد من حاجتهم إلى البحث عن المؤون من مصادر أخرى. فالحياة الاجتماعية سادها الاستقرار النسبي في العقبة، أكثر مما عرف في غيرها من المناطق التي عجت بالغزوات والاعتداءات على الأهالي والقوافل، فلم يخاطر البدو بعلاقتهم مع السكان، بل ساهم الجميع في تحقيق حالة من الأمن كان لها تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[١٢٦].

وعند قيام ثورة الكرك في ذي الحجة سنة ١٣٢٨هـ/كانون أول ١٩١٠م، ضد سياسة الأتراك في تحرير النفوس، وتسجيل الأملاك لزيادة الضرائب، وأخذ العسكر للقتال في المناطق النائية Conscription كالروملي والأناضول والقفقاس وغيرها، اتبعت الحكومة العثمانية أسلوباً عنيفاً في معالجتها، وأخمدتها بقسوة بالغة، مما أدى إلى نفور السكان في العقبة وجنوبي شرقي الأردن. فما أن سمعوا بالحركة التحررية، التي قادها شريف مكة، حتى تنادوا إلى نصرته، والانضمام إليه[١٢٧].

وقد استقبل أهل العقبة الأشراف، وأنزلوهم في منازلهم، وأعطوهم أموالهم، حيث نجد الأمير فيصل قد نزل في العقبة في بيت الفاخوري، وأن تجار العقبة أعطوا الأمير أربعة آلاف ليرة[١٢٨]. وقد استقبل أهل العقبة الشريف حسين عام ١٩٢٤م، عندما قدم إليها، وناصروه وأيدوه ورفضوا فكرة نفيه من العقبة لولا موافقته مرغماً[١٢٩]، الأمر الذي نال إعجاب الأمير عبد الله، إذ تعاطف وتعامل مع البدو عامة[١٣٠]. ومع قدوم الأمير إلى الأردن في شباط ١٩٢١م، استقبلت شرقي الأردن أعداداً كبيرة من المهاجرين السوريين، كان معظمهم محكوماً عليه بالإعدام من قبل الفرنسيين، وهم على درجة عالية من الخبرة والمعرفة، وقد عاشوا بين فئات السكان المختلفة[١٣١].

أما من حيث شريعة البدو وأحكامهم وطرق الصلح بينهم، فكانت العشائر ترجع إلى قضاتها في فض المنازعات حسب الأعراف والتقاليد المتبعة لديها[١٣٢]، التي كانت ترمي إلى العدل والمساواة. إلا أن في مبادئها الأساسية من أسباب الخلل ما يستحيل معه استتباب الأمن، وتعميم السلام في البادية، والتي حصرت العقوبات معظمها في المال، فقد أجازت البشعة والوساقة، والأخذ بالثأر، والإجحاف بحقوق النساء[١٣٣]. وقد عرف في بلاد نخل والعقبة أكثر القصاصين من السلالمة الحويطات، وهو قاضي العقوبات، كما عرف العُقْبي القاضي المختص في قضايا العِرض. وربما سمي كذلك، لأن أكثر القضاة من هذا النوع من بني عقبة، إحدى عشائر التياها[١٣٤]. لذلك عندما انضمت العقبة إلى إمارة شرق الأردن في سنة ١٩٢٥، كان لا بد لبدو المنطقة أن يخضعوا لقانون محاكم العشائر، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٢٤م، وذلك بتأسيس محاكم عشائرية، تحت إشراف ناظر العدلية، للنظر في الدعاوى الناشئة عن الاعتداءات والاختلافات بشأن الأموال ومسائل الدم ودعاوى العِرض والديّة وسواها[١٣٥].

وقد عرف سكان العقبة حرفة صيد السمك، وكانوا يجففونه غالباً للتجارة، وأخرجوا اللؤلؤ من الخليج، واتقنوا بعض الحرف اليدوية، مستفيدين من المواد المتاحة، فصنعوا من سيقان النخيل القوارب والسواري، والأخشاب اللازمة لبناء سقوف بيوتهم، ونسجوا من ليفها حبالاً وخيوطاً، ومن الجريد سلالاً ومقاطف وحصر[١٣٦]. وبمجموعها تعتبر هذه الأدوات تراثاً قيماً يستحق الاهتمام.

وقد استخدم السكان بعض الأدوية، والتي توفرت في العقبة، وخاصة تلك التي يستخدمها المسافرون، وربما كانت مرافقة للتجار والقوافل، مثل الكينا للحمى، وحبوب خلاصة الكسكارة لمنع الإمساك وزيت الخروج أو عرق الذهب أو ملح إنجليزي لتنظيف المعدة، ومسحوق دوفر الكلوردوين لمنع الإسهال ووجع المعدة، وكلورات البوتاس لالتهاب الحلق، وروح النشادر للسع العقرب، وعصير الليمون، وحزام صوف للتدفئة ونفتالين لوقاية للثياب والكتب من العث، ومقصات وقطن وأربطة لضمد الجروح[١٣٧]. كما أن اتفاقات كانت تتم بين مدير سيناء ومشايخ العربان في العقبة حول أجرة الإبل والميعاد وأجرة الشيخ وأجرة الترجمان والشروط الصحية الواجب توفرها، مثل خلو الإبل من الأمراض، وأن تكون لائقة للسفر، وكان التياها متخصصين في تجهيز إبل السياح، ويتقاضون نصف جنيه عن كل جمل[١٣٨].

والبدو بعامة أميون، فكانوا لا يقرأون ولا يكتبون، وإن وجدت بعض المدارس في مدن سيناء، إلا أنه يندر من يتعلم فيها من أهل البادية فهم يعبرون عن الأعداد بأصابع اليدين، وهذا يؤكد ما أشارت إليه بعض الدراسات[١٣٩]، إلى أن الحركة العلمية ازدهرت في منطقة جنوب الأردن في العصرين الأيوبي والمملوكي، في حين لم تبلغ أو تحافظ على هذا الدور بعد ذلك، أو لم تكن على الأقل مواكبة له في بقية المدن في شرقي الأردن كمعان وعمان مثلاً في فترة الدراسة. وهذا الذي يفسر إجراءات السفر والتنقل من العقبة إلى سوريا أو مصر والقدس الشريف وحتى البتراء، فكان لا بد من الحصول على الإذن من السفارة العثمانية في القاهرة أولاً، وإلا منعت العساكر على الحدود من استمرار السفر[١٤٠].فبعد انضمام العقبة إلى الحجاز عام ١٨٩٢م وحتى تبعيتها لقضاء معان عام ١٩٠٩م[١٤١]، أشارت السالنامات العثمانية إلى وجود مدرسة ذكور ابتدائية مدة الدراسة فيها أربع سنوات في معان الحجازية في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، بلغ عدد طلابها سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ٣١ طالباً[١٤٢]. غير أن ناحية العقبة، لم تنل حظها من التعليم في مثل هذه المدرسة التي أقيمت في مركز القضاء، بسبب بعد المسافة، إذا علمنا أن هذه المرحلة من التعليم من سن ٧-١١ سنة للذكور، ويجب الإشارة إلى أن تكاليف إنشاء وصيانة المدارس كان على الأهالي، إلى جانب مخصصات المعلمين فيها[١٤٣]. على أن سجلات معان، أشارت في سنة ١٩١٦ إلى وجود مدرسة للمرحلة الابتدائية في العقبة، وأن الشيخ أحمد بن محمد بن عابد المدني، من سكان المدينة المنورة، والمقيم في العقبة، قد عين لهذه المرحلة لما عرف عنه من الأمانة والقدرة والصلاح لهذه المهمة[١٤٤].

أما بالنسبة للمرأة عند البدو، فقد أسهمت في الأعمال الحرفية إلى جانب الرجل، وعرف أن أحب خصال المرأة عند البدو هي الخصال التي اشتهرت بها وضحة، زوجة نمر بن عدوان، من قبيلة العدوان ببر الحجاز، فكانت لا تنام قبل رجوع زوجها، ولا توليه ظهرها ما دامت في حضرته، ولم تقترض شيئاً من جيرانها مهما اشتدت الحاجة .. وما قالت لزوجها لا طول عمرها، وما زارت أهلها إلا برأيه وإرادته ...[١٤٥]. إلا أنها لم تتمتع بالاستقلالية في العمل، فوليها والدها، يزوجها صغيرة، ولا يتوقف الزواج على خيارها عند بلوغها لوقوع عقد النكاح

من قبل الأب[١٤٦]. فقد شاع الزواج بين الأطفال الصغار، من خلال الإيجاب والقبول بين الوالدين، فيبارك الرجل لآخر، لأن زوجته وضعت ولداً، ويبادر الرجل الذي عنده بنت صغيرة قائلاً: أنكحتها لولدك هذا، فيجيبه بالقبول التام، ويتم هذا الزواج في المستقبل خاصة إذا شاع في العائلة اتفاق الطرفين المسبق بأن هذه البنت لذلك الولد[١٤٧].

غير أن وصية الزوج بأمواله وعقاراته، تكون غالباً لزوجته بعد مماته[١٤٨]، وأن هذه الحالة ليست بالمطلق، إذ يلاحظ أن المرأة توكل عنها رجلاً لتحصيل حقوقها في المحكمة بعد إقرارها بتوكيله. "إني وكلت عن نفسي، وأنبت مناب شخصي هذا الحاضر معي بالمجلس ... في جميع المحكامات والمخاصمات، مع أي شخص كان وفي أي حق كان وفي أي محكمة كانت..."[١٤٩].

وقد أشارت السجلات الشرعية إلى أن عائلات مصرية كانت مقيمة في قصبة قضاء العقبة، وتمتلك بساتين وآبار مياه، وأن بعض هذه العائلات كثيراً ما تجري عمليات البيع مع عائلات أخرى مقيمة في العقبة، فالعقارات كثيرة وواسعة، نصفها من الميراث، والنصف الآخر تم شراؤه فيما بعد[١٥٠].

وقد شاع عند بيع العقار، أن يسجل في محكمة العقبة الشرعية من خلال حجة البيع والشراء التي توقع من قبل البائع والمشتري وقاضي العقبة، إلى جانب معرفين غالباً ما يكونوا من سكان وأهالي العقبة[١٥١]. كما أن الديون وهي في معظمها فردية، يكتفي بإقرار المدعى عليه لحكم المحكمة بالمبلغ للمدعي، وكثيراً ما يتبع الديون رهن الأرض الزراعية، واستغلال الدائن لإنتاجها، لحين سداد الدين. إذ اعتبر أن الإنتاج نظير أرباح الدين، والذي يطول عدة سنوات أحياناً. فقد أشارت بعض الوثائق إلى أن الدائن يستفيد من ثمرة الأرض في كل سنة حتى يوفى الدين[١٥٢]. ولعل شيوع القضايا الفردية التي تطالب في معظمها بالديون من المتوفين، دليل على طول مدة الدين، وعندها تلجأ المحكمة من خلال الشهود للحكم باستلام المبالغ من أصل ميراث المتوفى[١٥٣].

كما يلاحظ أن بعض الدائنين، ممن هم في مراكز إدارية في العقبة، ويتمتعون بمستوى دخل يمكنهم من توظيفه في القروض والربح. فقد ورد أن محمد الأسد الحموي مدير جمرك العقبة، المولود في حلب يشتري بساتين في قصبة العقبة من السيد علي بيومي، بحضور معرفين مثل محمد صالح الكبريتي، وحوات سطوحي، وعلي الجارحي ومحمود أبو بكر وجميعهم من أهالي العقبة. وأن حمدي بك طبيب مستشفى العقبة من أهالي الشام، كان له ديون على متوفين، حصلها من المحكمة من أصل ميراث المتوفى بشهادة الشهود منهم توفيق من أهالي القدس، والسيد بشير أفندي من أهالي بيروت، ومحمد حوات رئيس بلدية العقبة[١٥٤].

ويبدو أن العقبة شملت في سكانها الجواري والعبيد. وقد أشارت السجلات إلى وصايا باعتاق العبيد واعتبارهم أحراراً عند وفاة شيوخهم[١٥٥]. وقد أودع في دائرة الشرطة، من خلال أوراق تحقيق تتضمن ضبوطات أشخاص معهم زجاج من الخمر، وقد حولوا إلى المحكمة بعد إعطائهم رابور طبي من طرف الطبيب يؤكد شربهم الخمر، وعند الإقرار في المحكمة بتعاطيهم لها، حكم بجلدهم ثمانين سوطاً ضرباً وسطاً مفرقاً على أبدانهم[١٥٦].

فيلاحظ أن فئات السكان شاركت في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب أهالي العقبة، ولعل الفئة التي فاقت ما عداها هم المصريون، ولا غرابة في ذلك، نظراً للعلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتبعية العقبة لمصر. إلى جانب السكان المغاربة الذين رافقوا قوافل الحج. غير أن الفئة السكانية الرئيسية في ريف العقبة كانت البدو، والتي اعتمدت عليها الدولة العثمانية من جهة، والحكومة المصرية من جهة ثانية في نقل المؤون، ملتزمين بأصول الشرع في لجوئهم إلى محكمة العقبة لفض المنازعات أو إبراء ذمتهم من ديون أو تحصيل حقوقهم.

خلاصة

لقد عانت العقبة من مخلفات الصراع بين القبائل البدوية والسكان. وانعدام الأمن في أواخر الحكم العثماني، كان سبباً في عدم الاستقرار والتحضر، الذي رأيناه يتلاشى عند تنفيذ برامج الإصلاح، وتطور أجهزة الحكم والإدارة عند انضمامها لإمارة شرقي الأردن عام ١٩٢٥. والتحول الكبير لحياة البدو نحو الاستقرار والتوطين بزراعة الأرض، وتربية الثروة الحيوانية، وكونها ثغراً بحرياً هاماً أثرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية كبقية مدن شرقي الأردن مثل الرمثا والمفرق والزرقاء وعمان ومعان، دخلت ضمن اهتمام حكومات شرقي الأردن فيما بعد.

وإن ظهور فئات سكانية مختلفة انصهرت في مجتمع العقبة، وشاركت في الحياة العامة من المغاربة والمصريين والحجازيين، والفلاحين الذين قدموا من الشام والقدس ونابلس، إلى جانب السكان المحليين، وأصبح هذا الخليط جزءاً من نواة المجتمع الأردني الحديث.

غير أن قدوم التجار والحرفيين وسواهم واستقرارهم في العقبة، نتيجة الصلات التجارية بينها وبين أسواق القاهرة والمدينة وعمان ودمشق وبيروت والقدس ونابلس، وكانت هذه الصلات في تنامٍ مستمر. مما زاد في وارداتها من الضرائب والرسوم بأنواع العملات الرسمية، وأنواع النقد التي عرفتها العقبة، إلى جانب المقاييس والمكاييل والأوزان المستخدمة فيها، مما أبرز بدقة أهمية الدور الممكن للعقبة، كجزء أساسي للبنية التحتية للتجارة والنقل والتطوير بشتى صوره. هذا الدور الذي أدى إلى اهتمام الحكومات الأردنية بها، مما جعل العقبة "منطقة اقتصادية خاصة" في الوقت الحاضر.

دورية إلكترونية. محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الهوامش:

(١) مأمون أصلان بني يونس: قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني ١٥١٦ – ١٩١٨، طبع بدعم من وزارة الثقافة، ط١ ٢٠٠٠م، مؤسسة حمادة ودار الكندي، اربد، الأردن.

(٢) صلاح الدين بحيري، يحيى فرحان: جيومورفولوجية جنوب الأردن، ط١، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩، ص١٨٢.

(٣) الدباغ: بلادنا فلسطين، مرجع سابق، ص٦٤٢.

(٤) المقريزي: الخطط، ج١، ص١٨٤.

(٥) الحسن بن محمد الورثيلاني (ت ١١٩٣هـ/١٧٧٩م)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بـ (الرحلة الورثيلانية)، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص٥٤٨.

(٦) نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص٢٦٧.

(٧) نعوم شقير، مرجع سابق، ص٢٦١ وما بعدها.

(٨) أحمد البديري الحلاق: حوادث دمشق اليومية ١١٥٤-١١٧٥هـ/١٧٤١-١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ص١٨٦-١٨٧.

(٩) نعوم شقير: المرجع السابق، ص٢٧٠.

(١٠) نعوم شقير: المرجع نفسه، ص٢٠٣. ورجال كوك: اصحاب شركة كوك بمصر، كانت الحكومة المصرية قد عهدت لوكالة الشركة في القدس، بتوفير الخيام والمؤون والمهمات اللازمة للجنة تعيين الحدود في اللعقبة. نعوم شقير: المرجع السابق، ص٦٠٦.

(11) [R.G.S. London] P. B. 1833-1947, Vol. 1, p. 323.

(١٢) نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص٣٠١، ٣٦٣.

(١٣) كامل جميل العسلي: القدس في التاريخ، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٤١٣هـ/١٩٩٢، ص٢٣٩.

(١٤) الورثيلاني: الرحلة، ص٣٣٥.

(١٥) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص٥٧٥.

(١٦) نعوم شقير: المرجع السابق، ص٧٥٤.

(١٧) المرجع نفسه: ص٥٧٥.

(18)[R.G.S. London] P.B. 1833-1947, Vol, 1, p. 324-325.

(19)[R.G.S. London] Op. Cit, p. 336-337.

(٢٠) الجزيري: درر الفرائد المنظمة، ج٢، مرجع سابق، ص١٣٣٩.

(21)Alois Mosil, Northern Hijaz, The American Geographical Society, New York, 1926, p. 4.

(٢٢) نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص٣٦٠.

(٢٣) الويركو: كلمة تركية الأصل، تعني الضريبة التي تدفع لخزينة الدولة. شمس الدين سامي: قاموس تركي، أقدام مطبعة سي، در سعادت ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص١٥٠٠.

(٢٤) عبد الكريم غرايبه: سوريا في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠-١٨٧٦م، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٦١.

(٢٥) عبد الله المنزلاوي: عشائر العقبة، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢٦) صلاح بحيري: جيومورفولوجية جنوب الأردن، مرجع سابق، ص١٨٢.

(27)Ahmad Diab-Ali, Aqaba in the Economic Development of Jordan, University of Wales, United Kingdom, Aug. 1990, p. 585.

(٢٨) العبدري أبو عبد الله الحيحي: رحلة العبدري المسماة الرحلة المغربية، تحقيق محمد الفاسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٦٨، ص١٥٧. سيد عبد المجيد بكر: الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، تهامة، جدة، السعودية، ص١١.

(٢٩) كبريت: الرحلة، ص٢٠. نعوم شقير، مرجع سابق، ص٢٦٣، ٣٣٢.

(٣٠) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، جامعة دمشق، ١٩٨٥م، ص٦. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ص٩٧.

(٣١) فالين: صور من شمالي جزيرة العرب، مرجع سابق، ص١٤-١٥.

(٣٢) نعوم شقير: مرجع سابق، ص٢٩٨.

(33)[R.G.S. London] Op. Cit, p. 321.

(34)Uriel Heyd, Ottoman Documents on Palestine, p. 99.

(٣٥) نعوم شقير: المرجع السابق، ص٢٩٨.

(36)Alois Musil, The Northern Hajaz, The American Geographical Society, New York, 1926, p.4.

(37)[CO 733/45] Amir Abdullah's Administration, October 1921 to December 1923, Vol. 1, p. 79-81.

(38)Charles, M. Doughty, Travels in Arabia Deserta .., p. 94.

(39)[CO 733/45] Amir Adbullah's Administration, p. 80.

(٤٠) سجل معان، رقم ٣٢ وعدد صفحاته ١٩٤ صحيفة (صفحة) ٣٠ رجب ١٣٣٦هـ/١٩١٦م-٣٠ شعبان ١٣٤٣هـ/١٩٢٣م، وصفحاته من القطع المتوسط، مصور على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(٤١) سجل معان، ٢٢ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص١٠.

(٤٢) سجل معان، ١٣ محرم، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص١٤-١٥.

(٤٣) سجل معان: ١٧ محرم، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص١٦.

(٤٤) سجل معان، ٢٤ محرم، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص١٩.

(٤٥) سجل معان، ٢١ محرم، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص١٨.

(٤٦) سجل معان، ٤ ربيع أول ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٦. ٢٤ ربيع أول، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٩.

(٤٧) سجل معان، ٤ ربيع أول ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٩.

(٤٨) ورد في السجلات، أن كثير من أهالي وسكان الطور قضاياهم لدى محكمة العقبة الشرعية. سجل معان: ١٦ ربيع أول ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٨.

(٤٩) سجل معان، ٢٨ ربيع أول، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٣٠.

(٥٠) سجل معان، ربيع أول، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٣٢.

(٥١) سجل معان، ٢٨ ربيع الآخرة، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٣٣.

(٥٢) الأُقة: وحدة وزن عثمانية تزن ٤٠٠ درهم، كل درهم ٣.٢٠٧ غرام = ١.٢٨٢٨ كغم. فالتر هنتس: الأوزان والمكاييل الإسلامية، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، آب، ١٩٧٠، ص١٩.

(٥٣) سجل معان، ١٤ صفر ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٤.

(٥٤) سجل معان، ١٦ صفر ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٤.

(٥٥) سجل معان، ٨ ربيع أول ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٢٨.

(٥٦) سجل معان، ١٥ ربيع أول ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٣٤.

(٥٧) سجل معان، ٢٣ جمادى الآخرة، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٤١.

(٥٨) عبد الكريم رافق: بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص٨٥.

(٥٩) سجل معان، ١٥ ربيع الآخر، ٣٧هـ، ص٣٤.

(٦٠) عبد الكريم رافق، بحوث، مرجع سابق، ص٨٦.

(٦١) للمزيد حول النقود الذهبية والفضية العثمانية والأوروبية، ينظر: عبد الكريم رافق: بحوث، مرجع سابق، ص٨٦ وما بعدها.

(٦٢) الشرق العربي (الجريدة الرسمية للإمارة): السنة الأولى، عدد ٣ (١١ حزيران ١٩٢٣)، ص٢.

(٦٣) كان نظام البنك العثماني، قد صدر في ١٤ شباط/فبراير ١٨٦٣، عندما منحت الدولة العثمانية مؤسسي البنك من الإنجليز والفرنسيين واليهود، امتياز إنشاء بنك باسم البنك العثماني، بلغ رأسماله عند تأسيسه ٢.٧

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

مليون جنيه استرليني ، وخولته الحكومة إجراء معاملاتها المالية. ينظر: عبد العزيز عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ، ١٨٦٤-١٩١٤م ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص٢٠٨.

(٦٤) الشرق العربي: السنة الثالثة ، عدد ١١٧ (٥ تشرين ثاني ١٩٢٥) ، ص٨.

(٦٥) الشرق العربي ، السنة الثالثة ، عدد ١١٠ (٣ كانون ثاني ١٩٢٥) ، ص٥.

(66)Mary Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, Cambridge University Press, 1987, p. 85.

(٦٧) الشرق العربي: السنة الرابعة ، عدد ١٤٥ ، ١٥ كانون أول ١٩٢٦ ، ص١.

(٦٨) الشرق العربي: السنة الخامسة ، عدد ١٨٨ ، ١٩ نيسان ١٩٢٨ ، ص٨.

(٦٩) ضريبة بدل الطريق: صدر نظامها في ١٨ جمادى الأولى ١٢٨٦هـ/٢٧ آب ١٨٦٩م ، وقد فرض هذا النظام على كل شخص ذكر صحيح الجسم يتراوح عمره ما بين ١٦-٦٠ سنة ، أن يعمل أربعة أيام في السنة بشق الطرق وإصلاحها ، وبقي هذا النظام حتى عام =

= ١٣٣٢هـ/١٩١٤م ، حيث صدرت الإرادة السنية بالموافقة على تعديل القانون ، بحيث أصبح بدل الطريق يجبى نقداً خلال شهر آب وفقاً لقانون جباية الأموال. الدستور ج٢ ، ص٢٦١-٢٦٧. المقتبس ، دمشق ، عدد ١٤٤٦ ، ٢٨ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/٢٥ آذار ١٩١٤م ، ص٢.

(٧٠) عبد الكريم غرايبه: سوريا في القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص١٣٤.

(٧١) الشرق العربي: السنة الأولى ، عدد ١٦ (١٠ أيلول ١٩٢٣) ، ص١ وما بعدها.

(٧٢) الشرق العربي: السنة الثانية ، عدد ٨٧ (١٤ كانون الثاني ١٩٢٥) ، ص٣. الكرمل: العدد ١١٢٧ (١ آب ١٩٢٥) ، ص٣.

(٧٣) جريدة الكرمل: حيفا ، عدد ١١٢٧ (١ آب ١٩٢٥) ، ص٣.

(٧٤) بيركهارت: رحلة في سوريا الجنوبية ، مرجع سابق ، ص٧٧ ، ٨٢. جريدة الكرمل: حيفا ، عدد ١١٢٥ (٢٥ تموز ١٩٢٥) ، ص٤. والعدد ١١٥٢ (٢٨ تشرين أول ١٩٢٥) ، ص٤.

(٧٥) الشرق العربي: السنة الثالثة ، عدد ١٢٧ ، ١ أيار ١٩٢٦ ، ص١٤.

(٧٦) الجريدة الرسمية: السنة الثالثة عشرة ، عدد ٥٠٤ (١ كانون الأول ١٩٣٥) ، ص٥٠١. والسنة الثانية: العدد ١٠٢ (٤ أيار ١٩٢٥) ، ص٤.

(77)Alois Musil, The Northern Hejaz, The American Geographical Society, New York, 1926 p. 4.

(78)Ibid, Arabia Petraea, 3 Bands, in Kommission bei Alfred Holder, Wien, 1908, p. 47.

(٧٩) نعوم شقير: تاريخ سيناء ، ص١٩٣. وقد زودني الشيخ عبد الله المنزلاوي ، من مواليد العقبة وسكانها ، بوثائق تشير إلى بعض قبائل وعائلات العقبة ، ينظر الملحق رقم (٢٢).

(٨٠) إحسان النمر: من السويس إلى العقبة عبر سيناء ، ص٤٨.

(٨١) خليل رفعت الحوراني - مراسل جريدة المقتبس الدمشقية في لوائي حوران والكرك. المقتبس ، العدد ٥٥٨ ، ص١.

(82)Meir Zamir, Population Statislies of the Ottoman Empire in 1914 and 1919. Middle East Studies, London, Vol. 17, N.I, 1981, p. 85-97.

(٨٣) حسب تقديرات المركز الجغرافي الملكي الأردني لعام ٢٠٠٠م ، منشورات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١م ، خريطة بيانات ومعلومات عن محافظات المملكة.

(٨٤) نعوم شقير: المرجع السابق ، ص١٣١. وقد ورد أن الحويطات ١٥٠٠ نفر ، والأحيوات ٤٢٠٠ ، والتياها ٤٢٠٠ ، والترابين ٣٠٠٠.

(٨٥) الجزيري: دور الفرائد المنظمة ، مرجع سابق ، ص١٣٤٢ وما بعدها.

(86)[R.G.S. London] Op. Cit, p. 329. Alois Musil, Arabia Petraea, Op. Cit, p. 111.

(87)Littmann, Enno, "Eine Amtliche Liste der Beduinenstamme des Ost Jordan Landes" ZDPV, XXIV (1901), p. 31.

(٨٨) فالين: صور من شمالي جزيرة العرب ، مرجع سابق ، ص١٤٦. مقابلة للشيخ هايل السرور شيخ المساعيد ، في جريدة الدستور ، عدد ٩٢٦١ ، تاريخ ٦ حزيران ١٩٩٣ ، ص٩.

(٨٩) محمد عدنان البخيت: دفتر مفصل لواء عجلون ، طابو دفتري رقم ١٨٥ (أن) ، استانبول ، ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ١٩٩١ ، ص١٣ وما بعدها.

(٩٠) الجزيري: درر الفرائد المنظمة ، مرجع سابق ، ص١٣٦٨-١٣٦٩.

(٩١) محمد أبو حسان: تراث البدو القضائي ، ط٢ ، وزارة الثقافة ، ١٩٨٧ ، عمان ، ص٥٥٣.

(92)[R.G.S. London] Op. Cit, p. 329.

(93)Ibid, p. 330.

(٩٤) أحمد أبو خوصة: بئر السبع والحياة البدوية ، ط١ ، ج١ ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦ ، عمان ، ص١٨٠.

(٩٥) الجزيري: المرجع السابق ، ص١٣٤٢.

(٩٦) سالنامة ولاية سوريا ، سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م ، ص٢٣٥. سالنامة ولاية سوريا ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، ص٤٠٧.

(٩٧) أحمد أبو خوصة: المرجع السابق ، ص١٤.

(٩٨) جريدة البشير ، بيروت ، عدد ٤١٠ ، ١٩ تموز ١٨٧٨ ، ص٢. فروربك بيك: تاريخ شرقي الأردن وقبائلها ، مرجع سابق ، ص٢٤٦.

(٩٩) المرجع نفسه ، عدد ١٦٤٩ ، ١٦ أيار ١٩٠٤ ، ص٤.

(١٠٠) بولس سلمان: خمسة أعوام في شرقي الأردن ، مرجع سابق ، ص٤٧.

(101)[R. G. S. London] 1833-1947, Op. Cit. P. 327-328.

(102)[R.G.S. London] 1833-1947, P. 329.

(١٠٣) سجل معان ، ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٧هـ/١٩١٦م ، ص٢٩.

(١٠٤) عبد الله المنزلاوي ، عشائر العقبة ، مرجع سابق ، ص٦٩ ، ص٧٩ وما بعدها.

(105)Alois Mosil, Arabia petraea, Band 111, p.47.

(١٠٦) بيركهارت ، رحلات بيركهارت في سوريا الجنوبية ، مرجع سابق ، ص١٦٩.

(١٠٧) البشير ، عدد ١١٣٦ ، آب ١٨٩٤ ، ص٣.

(108)Lois Mosil, Arabia petraea, p.47.

(١٠٩) بيركهارت: رحلات ، المرجع السابق ، ص١٦٩ .سليمان موسى ، رحلات رحلات في الأردن وفلسطين ، دراسات وترجمات ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص٧٤.

(١١٠) عبد الله المنزلاوي: مرجع سابق ، ص٦٤.

(١١١) محمد صلاح: الإدارة في إمارة شرقي الأردن ١٩٢٠-١٩٤٦ ، ص٣٥٦.

(112)Alois Mosil, Ibid, p.47.

(١١٣) عبد الله المنزلاوي ، عشائر العقبة ، مرجع سابق ، ص٨٣، ٧٧.

(١١٤) عبد الله المنزلاوي ، مرجع سابق ، ص٨٤-٨٥.

(١١٥) محمد صلاح: الإدارة في إمارة شرقي الأردن ١٩٢١-١٩٤٦ ، منشورات جامعة اليرموك ، ص٣٠٦.

(١١٦) أشارت سجلات محكمة العقبة الشرعية من خلال سجل معان في أكثر من صفحة إلى ظاهرة حفظ البدو لحججهم وأوراقهم لدى سكان العقبة. ينظر سجل معان رقم ٣٢.

(117)[R. G. S. London] 1833-1947, Op. Cit, p. 324.

(١١٨) كان الأردب يساوي في القاهرة ١٨٤ لتراً ، أو أربعة جالونات ، وعرف بأنه ثلاث قفات مصرية: هاملتون جب ، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب ، ج٢ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١م ، ص١١١. يوسف جميل

نعيسة: أوضاع الفلاحين في دمشق وصناجقها، دراسات تاريخية (مجلة)، دمشق، العدد ٢٣-٢٤، أيلول-كانون الأول ١٩٨٦م، ص٦٤.

(١١٩) سجل معان، ج٢، ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، ص١٢٣. ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص٥٥.

(١٢٠) هاملتون جب وهارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، مرجع سابق، ص٩٩.

(١٢١) محمد سالم الطراونة: تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، مرجع سابق، ص٢٧٢ وما بعدها.

(122)[R. G. S. London] Op. Cit. P. 336.

(١٢٣) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص١٩٣. عبد الله المنزلاوي: عشائر العقبة، مرجع سابق، ص٤٣.

(١٢٤) المرجع نفسه، ص٤٤.

(125)[R. G. S. London] Op. Cit, P. 337.

(١٢٦) عبد الله المنزلاوي: عشائر العقبة، المرجع السابق، ص٤٤.

(١٢٧) جريدة المقتبس، دمشق، سنة ٢، عدد ٥٤٧، ٩ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/١١ كانون أول ١٩١٠م، ص١-٢. العدد ٥٦٥، ٣ محرم ١٣٢٩هـ/٤ كانون الثاني ١٩١١م، ص٣.

(١٢٨) سلمان موسى: وجوه وملامح، صور شخصية لبعض رجال السياسة والقلم، منشورات وزارة الثقافة والشباب، مطابع دار الشعب، عمان، ط١، ١٩٨٠، ص٩٤.

(١٢٩) المنزلاوي: عشائر العقبة، مرجع سابق، ص٢٩.

(130)[CO 733/45] Amir Abdullah Administration, Vol, I, p. 63.

(131)Ibid, p. 63.

(١٣٢) عودة القسوس: القضاء البدوي، المطبعة الأردنية، ط٢، عمان، ١٩٨٢، ص١٠ وما بعدها. محمد أبو حسان: تراث البدو، نظرياً وعملياً، مرجع سابق، ص٢٥.

(١٣٣) البشعة: عملية اختبار المتهم بواسطة قطعة حديدية ملتهبة. والمبشع: هو القاضي الذي يقضي في الجرائم المنكورة، التي لا شهود لها باختبار المتهم بالنار بواسطة المحماسة الحديدية التي تستعمل لتحميس القهوة. بعد أن يكون قد تكونت لديه الأخبار الأكيدة عن المتهم، فيكوي لسانه بشدة، ليبين أنه اقترف الجريمة. والوساقة: رهائن الإبل تؤخذ خلسة للحصول على حق ممطول، وهي تقابل الحجز التحفظي بالإصطلاح القانوني. ينظر: أحمد أبو خوصة: بئر السبع والحياة البدوية، مرجع سابق، ص١٩٣، ٤١٢. نعوم شقير: تاريخ سيناء، مرجع سابق، ص٤٢٣.

(١٣٤) محمد أبو حسان: تراث البدوي القضائي، المرجع السابق، ص٥٥٩. أحمد أبو خوصة: مرجع سابق، ص١٣٠.

(١٣٥) محمد أبو حسان: مرجع سابق، ص٤٦٣.

(١٣٦) نعوم شقير: مرجع سابق، ص١٠٦. المنزلاوي: التراث الشعبي في العقبة، مرجع سابق، ص٢٤.

(١٣٧) المرجع نفسه، ص٣٣٧.

(١٣٨) المرجع نفسه، ص٣٢٦-٣٣٠.

(١٣٩) يوسف درويش غوانمه: الحياة العلمية والثقافية في الأردن في العصر الإسلامي، دار هشام للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤. أيلة (العقبة) والبحر الأحمر، مرجع سابق، ص١١٠.

(١٤٠) نعوم شقير: المرجع السابق، ص٣٣٤.

(١٤١) نوفان الحمود: عمان وجوارها، مرجع سابق، ص٩٥، حاشية ٤.

(١٤٢) سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، ص٢٢٢. سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص٢٣٣.

(١٤٣) الدستور، ج٢، مرجع سابق، ص١٥٦-١٥٧.

(١٤٤) سجل معان، ١٥ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص٦.

(١٤٥) نعوم شقير: سيناء، مرجع سابق، ص٣٩١.

(١٤٦) سجل معان، ١٧ شوال ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص٤.

(١٤٧) المرجع نفسه.

(١٤٨) سجل معان: ١٣ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص٤.

(١٤٩) سجل معان: ٢ جمادى الآخرة، ١٣٣٧هـ/١٩١٦م، ص٣٧.

(١٥٠) سجل معان: ٢٩ محرم، ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص١.

(١٥١) المرجع نفسه.

(١٥٢) سجل معان: ٢٥ رجب ١٣٣٦هـ/١٩١٦م. ٣٠ رجب ١٣٣٦هـ/١٩١٦م.

(١٥٣) سجل معان: ٩ شوال ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص٢.

(١٥٤) سجل معان: ٩ شوال ١٣٣٦هـ/١٩١٦م. ٣٠ رجب ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص١، ٢.

(١٥٥) سجل معان: ١٣ ذي الحجة ١٣٣٦هـ/١٩١٦م، ص٤.

(١٥٦) سجل معان: ٢٧ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/١٩١٧م، ص٣٠.

الدكتور مأمون عبد الله أصلان في سطور:

ليسانس تاريخ، جامعة بيروت العربية ١٩٨٢. ماجستير في التاريخ الحديث "عنوان الرسالة: قافلة الحاج الشامي في شرقي الأردن في العهد العثماني"، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٥. بلوم إدارة وإشراف تربوي، جامعة اليرموك، الأردن ١٩٩٧. دكتوراه في التاريخ الحديث "عنوان الأطروحة: العقبة دراسة اجتماعية واقتصادية ١٨٦٤ — ١٩٢٥"، جامعة الروح القدس — الكسليك — لبنان ٢٠٠٢. مدرس التاريخ الإسلامي والتاريخ الحديث في مدارس الأردن وسلطنة عمان. مدير مدرسة ضمن مدارس مشروع التطوير الحضري التربوي ١٩٩٧ — ٢٠٠٠. مشرف تربوي مختص في التاريخ والتربية الوطنية في مديرية التربية والتعليم / اربد. محاضر غير متفرغ في جامعة اربد الأهلية ٢٠٠٢/٢٠٠٣. أستاذ مساعد — جامعة جازان — المملكة العربية السعودية ٢٠٠٣-٢٠٠٨. محاضر في مراكز تعزيز الإنتاجية (إرادة) — وزارة التخطيط والتعاون الدولي. محاضر في جامعة جدارا / اربد — الأردن.

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449